بحث محكم | الفلسفة والعلوم الإنسانية | 03 فبراير 2020

التنـوّع الثقافي والتعصّـب في سياق الهجـرة الدوليـة

مصطفى العوزي
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

التنوّع الثقافي والتعصّب في سياق الهجرة الدولية[1]

1 نشر هذا البحث في الكتاب الجماعي «الهوية والاختلاف والتعدد، مقاربات في المجتمع والدين والسياسة»، إشراف منير السعيداني، مؤمنون بلا حدود، 2019

ملخّص:

ترتكز هذه الدراسة على فهم تأثير السياسات العمومية، في مجال الهجرة المتّبعة في دولتي فرنسا وبلجيكا، في سلوك المهاجرين المغاربة، ومدى علاقتها بأشكال مختلفة من التطرف والتعصب في أوساط المهاجرين المغاربة والمسلمين عموماً في أوربا، تلك الأشكال التي يمكن ملاحظتها من خلال مدى انخراط الشباب الأوربي من أصول مغربية في تنظيم داعش، وهجرته إلى دولته.

تعتمد هذه الدراسة على إجراء مقابلات مع عيّنة من الشباب المغاربة المهاجرين في فرنسا وبلجيكا، ما يمكّن من تقييم مواقفهم تجاه السياسات المتبعة في مجال الهجرة في بلدان الاستقبال، وانعكاسها عليهم، وكيفية تقبّلهم محتويات خطاب اليمين المتطرف في أوربا في قضايا الهجرة والتعصّب والتطرّف في الأوساط الإسلامية.

مقدّمة:

يعدّ التنوع الثقافي ظاهرة إنسانية تجسد غنى طرق العيش لدى الشعوب والجماعات، ويمكن تعريفه بوصفه تعدد التعبيرات والمظاهر الثقافية للحياة عامة. وعلى ذلك، يمكن عدّه مدخلاً نحو منافذ التبادل الثقافي والتلاقح الحضاري بين الشعوب والحضارات والمجتمعات والبلدان والجماعات الإثنية ومختلف المجموعات البشرية. غير أن ذلك التبادل المتلاقح يتطلب سياسات محدّدة تعمل على إبراز التنوع الثقافي، والإحاطة به، وتيسيره، من خلال تيسير تعارف الجماعات الثقافية، وعلى الأخص في سياق عولمة أكثر فأكثر ليبرالية اقتصادياً، وعداءً سياسياً لمختلف أشكال التنوع، ممّا تترجمه بعض السياسات الحكومية في بلدان الشمال الكوني. وقد كان من نتيجة هذه السياسات أن صار التنوع الثقافي يعاني تدهوراً بيّناً ينذر بتلاشي عدد من مظاهره الرئيسة (اللغات، العادات والتقاليد، بعض الممارسات الدينية).

ولعلّ أخطر ما يترتب على تلك السياسات ما يهدّد المهاجرين جرّاء الدعوات إلى الحدّ من تدفّق المهاجرين، بمن فيهم الباحثين عن الأمان والاستقرار بعيداً عن مناطق الحروب والنزاعات المسلّحة وطالبي اللجوء، واتخاذ إجراءات عملية تحدّد لهم مواطن إقامة مؤقتة في أحياء هامشية معزولة في انتظار ترحيلهم، وتصاعد النزعات اليمينية المتطرفة المعادية للأجانب، والداعية إلى إدامة إجراءات تهميش من يحصلون على حقوق الإقامة منهم، والعمل على إدماجهم قسرياً من خلال طمس هوياتهم الثقافية ونبذها في دول الاستقبال.

الفصل

ومن بين الجاليات الأجنبية، أو المتجنّسة، المقيمة في أوربا، تعدُّ الجالية المغربية من أهمّها؛ حيث انطلقت الهجرة المغربية نحو أوربا منذ الخمسينيات من القرن الماضي، بعد استقلال المغرب، وقد تمركزت أساساً في كلٍّ من فرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا. وعلى ذلك، يمثّل المثال المغربي أنموذجاً دراسياً بالغ الأهمية في طرح السؤال عن السياسات العمومية في التعامل مع حقّ الآخر في العيش أينما كان، مع حفظ حقّه في الاختلاف الثقافي بناءً على الاحترام التامّ للمبادئ السامية لحقوق الإنسان. وعلى ذلك، نسعى، من خلال هذه الدراسة، إلى فهم تأثير السياسات العمومية في مجال الهجرة المتبعة في دولتي فرنسا وبلجيكا في سلوك المهاجرين المغاربة وثقافتهم. وقد اخترنا أن نركّز، في هذه الإشكالية الثقافية، على قضيتي التطرّف والتعصّب، نظراً لأهمية ما برز من أشكالهما، بشكل ملفت، في أوساط المهاجرين المغاربة والمسلمين عموماً على امتداد أوربا. تدقيقاً تحاول هذه الدراسة طرح مجموعة من الأسئلة، نجملها كالآتي:

1- ما طبيعة السياسات العمومية المتبعة في مجال الهجرة حالياً في كلٍّ من فرنسا وبلجيكا؟

2- كيف تؤثر هذه السياسات في سلوك المهاجرين المغاربة وثقافتهم؟

3- ما علاقة هذه السياسات، وعلى الأخص منها ما يكون على علاقة بمواقف اليمين المتطرف، ببروز نزعات التطرّف والتعصب في أوساط المهاجرين؟

ومن أجل التوفيق في الإجابة عن هذه الأسئلة، سوف يكون التركيز على ما ينيره لنا ضوءها في فهم أحداث باريس (2015م) وبروكسل (2016م)؟

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية يمكن صياغتها كالآتي: للسياسات العمومية في مجال الهجرة المتبعة، في السنوات الأخيرة، في كلٍّ من فرنسا وبلجيكا، أرضية سياسية يمينية تميل إلى التطرف، وهي بذلك تعدّ عاملاً أساسياً في توافر سياق مساعد على بروز نزعات متعصبة للتجييش السياسي والإيديولوجي الإسلامي لدى الأوساط الشبابية ضمن المهاجرين المغاربة.

ولاختبار مدى صحة الفرضية، اعتمدنا، في هذا البحث، على عمل ميداني شمل عيّنة من المهاجرين المغاربة المقيمين في كلٍّ من فرنسا وبلجيكا، وذلك من خلال إجراء مقابلات نصف موجّهة معهم كانت أقرب إلى سرد سيرهم الذاتية، وهو ما مكّننا من التعرف على وجهات نظرهم، ومواقفهم من السياسات العمومية في الهجرة في بلدان إقامتهم، ومن الخطابات السياسية الرسمية والحزبية ذات العلاقة.

أوّلاً: تمثّل المهاجرين للسياسات العمومية في مجال الهجرة في بلدان الاستقبال:

في أسئلتنا التي وجهناها إلى مستجوبينا، ركزنا على أربعة قطاعات، هي: التعليم، التنوع الثقافي، الشغل، الإدماج في الحياة العامة.

1- في التنوّع الثقافي:

تقول جميلة المواطنة البلجيكية من أصول مغربية، ذات العشرين سنة من العمر، ترتدي الحجاب معتبرةً إيّاه علامة على انتماء ديني إسلامي: «لقد ازددت بمدينة بروكسل بعد أن هاجر إليها والداي قادمين من الجنوب الشرقي للمغرب. هنا (بروكسل) التحقت بالتعليم الأوّلي، وهنا أيضاً تابعت دراستي الابتدائية والإعدادية والثانوية دون أن أتمّها. وعندما بلغت سنّ الخامسة عشرة ارتديت الحجاب سيراً على عادات مجتمعي أوّلاً، ولاقتناعي، ثانياً، به؛ لأنه فرض من الله. قبل أن أرتدي الحجاب كان معظم أساتذتي وزملائي

بالمدرسة يعاملونني بشكل جيد، ولم أحسّ يوماً ما بأيّ تصرّف يشي بعنصرية أو ما شابه. الأمر سيختلف تماماً بعد ارتدائي الحجاب، سيتمّ منعي من ارتدائه داخل المدرسة، كما أبدى بعض المدرسين امتعاضهم من صنعي هذا، وبعضهم عبّر عن انزعاجه صراحةً، كما أصبحت نظرات زملائي، بعضهم طبعاً وليس كلّهم، تحمل نوعاً من الاستخفاف. لم أتمّ تعليمي الثانوي، وبعد مدة قصيرة من الانقطاع عن الدراسة وجدت عملاً، وأنا الآن أعمل بحضانة للأطفال تستقبل أبناء المهاجرين العرب والأفارقة.

أحسست مرات كثيرة، وفي أماكن مختلفة، بنظرات قاسية نحوي كشخص يرتدي الحجاب، كانت النظرات تحمل نوعاً من الرفض لي، لكنّي قاومت نظرات الناس والمجتمع، لاقتناعي بأني مواطنة بلجيكية قبل كلّ شيء، وأن لي حقوقاً كما علي واجبات، وبالتالي، ما دمت ملتزمة بواجباتي تجاه المجتمع من حقي أن أتمتع بكامل الحقوق دون زيادة أو نقصان، وأوّل هذه الحقوق، حقّي في الانتماء لدين أجدادي، وحقّي في ارتداء ما أشاء طبقاً لقناعاتي الخاصّة».

تمتزج في هذه الحالة السياسات العمومية والقناعات الإيديولوجية وممارسات الحياة اليومية في بناء سياق رافض للتعددية الثقافية. ترفض أوساط رسمية معينة من المجتمع البلجيكي قبول الآخر المختلف دينياً (إدارة المدرسة)، كما تبدي مجموعات من ذوي الشأن، العاملين في المؤسسات العمومية والمنفذين لبعض تلك السياسات العمومية، الرفض نفسه (المدرسون، المسؤولون في المدرسة)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مجموعات من الناس في مجالات الحياة العامة اليومية (في الشارع). ولا يقتصر الأمر على السياسات العمومية وتطبيقاتها؛ بل يمرّ إلى التعبير عن قناعات إيديولوجية (تعبير الأساتذة عن رفضهم سلوك جميلة) لها آثار سلوكية واضحة، ممّا يؤثر في سيرورة الاندماج في مجتمع الاستقبال لأجيال أبناء المهاجرين. يمثل الحجاب بالنسبة إلى جميلة تعبيراً عن انتماء ديني ثقافي مرفوض من أوساط محددة من المجتمع البلجيكي، وهو ما يمكن أن ندرجه ضمن الإسلاموفوبيا، التي تغذيها أفكار ترد ضمن خطابات يمينية متطرفة تتغذى هي ذاتها من الهجمات التي حدثت في السنوات الأخيرة في أوربا، التي ثبت فيها تورط عدد من الشباب العرب والمغاربة المسلمين، الذين نفّذوا تلك الاعتداءات باسم الإسلام، أو دفاعاً عنه.

تتمثل السياسات العمومية، في هذه الحالة، في التأطير القانوني الذي يمنع ارتداء الحجاب في المؤسسات العمومية، وكذا في الفضاءات العمومية، وهو منع يطال مجموعات محدّدة هي على العموم المهاجرون المسلمون الراغبون في الالتزام بارتداء الحجاب، والمنحدرون منهم أبناءً وأحفاداً، ومنهم المغاربة. وهؤلاء، من جهتهم، يرون أن هذا المنع هو مصادرة لحقهم في التعبير، وحقهم في الانتماء. ومن المهمّ أن نشير إلى أن هذا السياق التناقضي المتوتّر، في مضمونه النفسي الاجتماعي، لا يدفع نحو تيسير الانتقال من التعدّد الثقافي إلى التعددية الثقافية المتبادلة الاعتراف. وبالفعل، اتجهت جميلة نحو الانقطاع عن الدراسة، وعندما

وجدت عملاً كان ذلك في قطاع تعليمي تربوي مؤطّر ضمن الإنكار المجتمعي المتبادل بين المسلمين والأفارقة من جهة، وآخريهم من جهة أخرى. هذا نوع من الغيتو التربوي الذي تختلط فيه المعطيات الثقافية الإثنية بالمعطيات العنصرية العرقية بالمعطيات القومية (أصول المهاجرين). والغيتو عبارة عن تجسيد لتمثل تمييزي فاصل بين مكونات المجتمع البلجيكي المتعددة. ولأنه كذلك، هو قابل لتيسير التفكير بمنطق فرض القانون والإدماج القسري من جهة، وبمنطق «المقاومة» و«فرض الذات» من جهة ثانية، وهذا المنطق الأخير يمكن أن يتخذ أشكال عنف كتلك التي حدثت سنة (2016م) في بروكسل، والتي وجد منفذها مبرّراته في «موجة العداء التي تقودها أوربا ضد الإسلام».

2- في التعليم:

قطاع التعليم مجال السياسات العمومية بامتياز؛ إذ تشرف على إدارته الدولة، وتضع له ميزانيات كبيرة، ولاسيّما عندما يتعلق الأمر بالتعليم العمومي، والتعليم هو المنفذ الأساسي الذي يلجه كلّ فرد للاندماج في المجتمع، وبالخصوص من خلال الولوج إلى سوق الشغل، ممّا يكسبه أهميةً بالغةً في تيسير، أو عدم تيسير، بناء الهويات الفردية والجماعية، والتخطيط للمستقبل، وللدخول إلى الحياة العملية، والارتقاء في المسؤوليات الاجتماعية...

يقول نور الدين، المواطن الفرنسي من أصول مغربية والمقيم في مدينة نيم جنوب فرنسا، وذو الاثنين وعشرين سنة من العمر، «أنا مواطن فرنسي أنحدر من أبوين مغربيين هاجرا واستقرّا بفرنسا نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، تابعت دراستي الابتدائية بمدينة بوكير، التي تبعد حوالي (30) كيلومتراً عن مدينة نيم، كما تابعت بها أيضاً دراستي الإعدادية. عند نهاية هذا الطور التعليمي، كان لدي طموح أن أواصل تعليمي الثانوي بشعبة العلوم الرياضية، بحكم ميولي للرياضيات وتفوّقي فيها، لكنّي عندما حاولت الاختيار ألحّ علي الموجّه التربوي وبعض الأساتذة، وكذا الإداريين، باختيار التكوين المهني في إحدى التخصّصات، كصيانة المعدات والآلات أو النجارة والبناء، وكان توجيههم لي يحمل نوعاً من الإصرار؛ حيث قالوا لي: إن متابعة الدراسة بالصف الثانوي وبعده الجامعي لن تؤهلني لولوج سوق الشغل، ولن تجدي لي نفعاً. كان تأثيرهم فيّ كبيراً لدرجة أني كدت أتبع توجيهاتهم، خصوصاً أن والديّ غير متعلمين. غير أني تراجعت في آخر لحظة، وقررت متابعة دراستي الثانوية بالشعبة التي اخترتها. الأمر نفسه سيتكرّر معي عند الحصول على شهادة البكالوريا. أتذكر أن أستاذاً خاطبني بقوله إن الدولة الفرنسية غير مجبرة، ولا قادرة، على ضمان تعليم جامعي لأبناء المهاجرين، ليحلّوا محلّ الفرنسيين، وإن الدولة الفرنسية مهمّتها أساساً توفير التعليم للفرنسيين. وفضلاً عن ذلك، اصطدمت بمجموعة من العراقيل عند محاولة التقدم إلى الجامعة والحصول على منحة للدراسة. لهذه الإكراهات وغيرها اكتفيت بشهادة البكالوريا، وقررت البحث عن عمل. أنا الآن

أعمل في شركة خاصّة ببيع معدات البناء والبستنة، وهو عمل بعيد كلّ البعد عن تخصّصي الدراسي، ممّا يجعلني دوماً غير راضٍ عن هذا العمل، ومتأسّفاً لعدم تمكني من متابعة دراستي الجامعية».

تختلط في هذه الحالة آثار الأفكار المسبقة وكيفيات الممارسة الاجتماعية التمييزية وآثار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين وأبنائهم. ففضلاً عن تدنّي رأس المال المعرفي للأبوين، تلقّى نور الدين أثر منحدره الاجتماعي المتواضع وغير «المحظوظ» مرّتين؛ مرة لأنه من أصول مهاجرة، ومرة لأنه من أصول فقيرة. على مثل هذه الخلفية يمكن حتى للتميز الدراسي ألا يكون منقذاً. هاهنا تتدخل الأفكار المسبقة، وهي تمييزية عنصرية بامتياز، للدفع نحو إعادة إنتاج قسرية للوضع الاجتماعي. إن دفع الموجهين، وهم منفذو سياسات عمومية، نور الدين نحو التعليم المهني يعني «عدم إيمانهم» بأنه يمكن أن يكون متفوّقاً، ومن ثم أن يتابع دراسة ثانية غير مهنية؛ بل إن هذا المنطق مكشوف في اعتماده تأويلاً للسياسات العمومية بصفة تمييزية عنصرية في ما يهمّ المنح الدراسية والجامعية وكيفيات توزيعها، وأحقيّة الحصول عليها، ومرّة أخرى على حساب ذوي الأصول المهاجرة. في المستوى النفسي الاجتماعي، تعني مرارة نور الدين عدم رضاه عن حاله، وتناقص تقديره لذاته، وشعوراً بالحرمان ظلّ يلازمه.

تتجه المقاربة العامة المعتمدة في التوجيه المدرسي إلى دفع أبناء المهاجرين المغاربة إلى متابعة دراستهم في مجالات التكوين المهني؛ وذلك، بالدرجة الأولى، لتوفير يد عاملة تزاول مهناً شاقة وذات مردود مادي ضعيف يمتنع أبناء المجتمع الفرنسي عن مزاولتها. ومن جهة ثانية ثمّة تصورات اجتماعية تتمثل المهاجرين المغاربة فئةً تثقل كاهل الدولة التي تتحمل نفقات تعليمهم دون أن يكون الأمر من أولوياتها؛ حيث تقتضي السياسة العامة إعطاء العناية اللازمة، وبالدرجة الأولى، إلى الفرنسيين. من حيث تدبير هذا الشأن العام، لا يمكن لمثل هذه التبريرات إلا أن تدفع المهاجرين المغاربة، بمن فيهم حاملو الجنسية الفرنسية، والذين وُلِدوا على التراب الفرنسي، إلى اعتبار أنفسهم فرنسيين من الدرجة الثانية، الأمر الذي يخلق لديهم نوعاً من الإحساس بالاغتراب عن الوطن، وعدم القدرة على الاندماج الكلّي والإيجابي. وليس من سبيل لإنكار أن ذلك ينتج تنامي مشاعر الكراهية ضد «المجتمع»، وهو ما قد يتطور إلى أفكار عنيفة خاصةً، وأن ضعف المستوى التعليمي وتدنّي التحصيل المعرفي لدى الشباب المهاجرين يجعلهم عرضةً أكثر يسراً في التأثر بدعاية الجماعات المتطرفة، التي تركز استقطابها وتعبئتها بشكل كبير على الشباب المغاربة ذوي المستوى التعليمي المتدنّي.

3- في التشغيل:

يبدو من بعض الإحصائيات أنّ التوجه العام للسياسة الأوربية في الهجرة ينحو نحو تقليص فرص التشغيل للمهاجرين مقابل الرفع من إمكانية استيعاب الأوربيين في سوق الشغل. تشير بعض الإحصاءات الرسمية إلى أنّه «في فرنسا، مثلاً، إذا كانت نسبة البطالة العامّة تقدر بنحو (12.4%)، فهي تتغير بالنسبة إلى المهاجرين حسب أصولهم الإثنية وجنسيتهم. ففيما يخصّ مواطني دول الاتحاد الأوربي يُقدّر بـــ (10.1%)، بينما يرتفع إلى (31.2%) بالنسبة إلى الجاليات من أصول أخرى». إن اللامساواة في خلق فرص الشغل تُسهم بشكل كبير في عدم اندماج كثير من المهاجرين المغاربة، في كلٍّ من فرنسا وبلجيكا، من بين البلدان الأوربيّة.

يقول مراد (25 سنة) المواطن الفرنسي من أصول مغربية، يقطن في مدينة بوكير في جنوب فرنسا، «بدأت العمل منذ ما يقارب (4 سنوات). كانت رحلة البحث عن العمل أمراً شاقاً تطلّب مني الانتقال بين مجموعة من الشركات والضيعات الفلاحية حتى أمكنني الحصول على عمل. في كلّ مرة كنت أتقدّم فيها بطلب عمل لإحدى الشركات، كان أول ما يسألني عنه المكلّف بتلقي طلبات العمل، بمجرد أن يقرأ اسمي، هو أصولي، وإن كنت من جنسية فرنسية أم التحقت متأخّراً بالبلد. البعض كان يبدي امتعاضاً واضحاً بمجرد أن يعرف أصولي العربية. بعض الشركات كانت تصرّح لي علانيةً بأنه يصعب عليها تشغيل المهاجرين الآن، وأن الأولوية، في المرحلة الراهنة، هي للفرنسيين، والبعض رفض طلبي بذريعة أن الحكومة تضيّق عليهم في حال تشغيل المهاجرين وأبنائهم. بعد مدّة حصلت على عمل في شركة متخصّصة بتسويق الخضار والفواكه بالجملة. نبدأ العمل من الساعة الخامسة صباحاً إلى غاية الساعة الخامسة مساءً، أعمل يومين في الأسبوع فقط؛ حيث إن النظام العام للشركة لا يسمح للمهاجرين بالعمل سوى نهاية الأسبوع، وهي الفترة التي لا يعمل فيها العمّال الفرنسيون، نتلقّى أجراً يُقدر بنحو عشرة أورو للساعة الواحدة. هو مبلغ غير كافٍ ما دمت أعمل يومين في الأسبوع فقط، أنا الآن أرغب في تغيير هذا العمل، والبحث عن عمل آخر أفضل، لكن هذا الأمر لن يكون هيّناً في ظلّ القوانين الصارمة في تشغيل المهاجرين، وفي ظلّ تكاثر رفض تشغيل المهاجرين وأبنائهم».

مصاعب إيجاد عمل قارّ من أبرز العوائق التي تقف حاجزاً أمام اندماج ذوي الأصول المهاجرة التام ضمن مجتمعات الاستقبال. تتمثل السياسات العمومية هنا في القوانين والأنظمة الداخلية الصارمة للمقاولات الفرنسية التي تضيق الخناق على تشغيل المهاجرين، والتي تجد مبرّرها في الخطاب في ارتفاع معدلات البطالة لدى الفرنسيين. يزداد وقع هذه السياسات بوصفها ممارسات تمييزية سلبية تجاه المهاجرين المغاربة وأبنائهم، بمن فيهم المولودون في البلدان الأوربية، الذين يعدّون، على الرغم من ذلك، مواطنين من درجة

الثانية. تتضاءل أمام أعينهم فرص العمل، ويظلّون عرضة للبطالة مدداً أطول من مواطنيهم الأوربيين «الأصليين»، وذلك من بين الأسباب الرئيسة التي تخلق لديهم إحساساً بالتهميش والإقصاء من المجتمع.

وتشير الإحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية الفرنسية أن أغلب الشباب الفرنسيين من أصول عربية، الذين هاجروا إلى سورية تحت تأثير أفكار تنظيم الدولة الإسلامية، هم أساساً شباب عاطل عن العمل، وممّن لم يتمكن من الاندماج الإيجابي في مجتمع الاستقبال. إن ما لا يقلّ عن ألفي قاصر انزلقوا نحو التطرّف في فرنسا، وإن ما يُسمّى «التشبّع» بالأفكار المتطرفة، حسب خبراء الجماعات الإرهابية، «من الظواهر الشائعة لدى فئة كبيرة من الشبّان الفرنسيين، بسبب الرسوب والفشل المدرسي والاجتماعي، والتفكّك الأسري والبطالة والتهميش وقلّة الوعي والثقافة». وينتمي معظم هؤلاء الشباب إلى ما يُعرف بالجيل الثاني أو الثالث أو الرابع للمهاجرين المغاربيين في أوربا والمقصود هم أبناء المهاجرين الذين ولدوا وترعرعوا في أوربا.

ويعني ذلك أن أسباباً اجتماعية مختلفة تتضافر لتخلق وضعية تقبّل للأفكار المتطرفة، فيها مزيج من آثار السياسات العمومية الرسمية الأوربية والخطابات المتطرفة اليمينية الأوربية الإقصائية من جهة، واليمينية المتطرفة الإسلامية الاستيعابية الديماغوجية من جهة أخرى، والأوضاع الاجتماعية المتّسمة ببطالة الشباب، وضعف التأطير المقدّم من طرف الدولة، وغياب الحصانة الدينية، بالإضافة إلى ضعف المستوى التعليمي للشباب ولأسرهم... وكلّها عوامل تمثل وضعية اقتصادية اجتماعية سياسية وإيديولوجية سانحة لعمل الدوافع المباشرة والقوية لاشتغال نزعات التطرّف في أوساط الشباب. ويرى عالم الاجتماع الفرنسي هوغ لاغرانج أنّ البطالة المتفاقمة، التي يعاني منها الشباب المغاربة في الأحياء الهامشية في فرنسا، وندرة فرص التأطير التي ينبغي أن توافرها الهيئات والمنابر الإسلامية في فرنسا، تدفع هؤلاء الشباب إلى مزيد من التعصّب العرقي وكره الآخر؛ حيث يندفع الشباب القاطنون في الأحياء الفقيرة وأحياء المهاجرين نحو إسلام ذي صيغة سياسية إيديولوجية متطرفة، يعتقدون أن فيها خلاصهم الفردي والجماعي.

4- في صيغ الإدماج في الحياة العامة:

شهدت أوربا، في السنوات العشر الأخيرة، بروز مجموعة من الأسماء ذات الأصول المغربية، الذين ينتمون إلى الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين المولودين بمختلف البلدان الأوربية، ممّن تولوا مناصب سياسية كبرى في المؤسسات المنتخبة، مثل البلديات والمجالس التمثيلية الجهوية والإقليمية والبرلمانات وحتى ضمن الحكومات. وفضلاً عن ذلك، تحتلّ أسماء أخرى ذات أصول عربية ومغاربية مواقع مرموقة في مجالات الأدب والفنّ والفكر في الكثير من البلدان الأوربية. ومنها من توّج مساره بالحصول على جوائز

رفيعة وأوسمة وطنية في مجالات مختلفة. إذا كان هذا الأمر يعكس قدرة المهاجرين المغاربة وأبنائهم على الاندماج في المجتمعات الأوربية وفي قطاعاتها المختلفة، فإنه أيضاً، في الجهة المقابلة، مؤشّر على أن السياسات العمومية، وفي حالة توفيرها بيئة ملائمة لاندماج المهاجرين والمنحدرين من أصول مهاجرة، ترفع من قابلية الاندماج والنجاح والإسهام في نماء مجتمعات الاستقبال لدى أجيال المهاجرين المختلفة وأبنائهم وبناتهم. ويعني ذلك أن الاندماج وضع مبني تاريخياً واجتماعياً من خلال أطر قانونية ومؤسساتية وإجرائية محدّدة، وهو سلوك مزدوج الفاعلين؛ من جهة الدامجين كما من جهة المدمجين، وأنه إشكالية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، ولها أعماقها النفسية-الاجتماعية العميقة، بدءاً من سياسات تدبير المجال وكسر آليات العزل والتهميش في أحياء هامشية وفقيرة، وصولاً إلى بناء القدرات والثقة في النفس وتوفير الموارد الميسرة لذلك. وعليه، يمكن التأكيد أنه بقدر ما تنجح مثل هذه السياسات العمومية تقلّ فرص نجاح نزعات التطرّف من هنا وهناك، وهو ما يمكن أن يمرّ من خلال تيسير صيغ مختلفة ومتنوعة من المشاركة السياسية.

يقول زهير المواطن الفرنسي ذو السبعة وعشرين عاماً: «أنا مواطن فرنسي أنحدر من أصول مغربية. هاجر والدي إلى فرنسا بحثاً عن فرصة لتحسين مستوى عيشه هو وأسرته. لم أتلقَّ تعليماً كافياً، فقد انقطعت عن الدراسة في سنٍّ مبكّرة، فضّلت مساعدة أبي في عمله في ورشة للميكانيك. نحن نقطن في الحيّ نفسه الذي استقرّ فيه والداي منذ قدومهما إلى هنا، وهو الحيّ الذي يفتقر إلى الكثير من مواصفات الأحياء المتميزة. معظم ساكنة الحيّ من المهاجرين المغاربيين؛ مغاربة وجزائريون وتونسيون. معظم وقتي اليومي أقضيه بين البيت والورشة ومقهى الحيّ الذي يماثل أيّ مقهى في المغرب أو الجزائر أو تونس. فيه ألتقي معارفي من الحيّ. اجتماعاتنا هذه روتينية لا شيء جديد فيها يذكر؛ نتجاذب خلالها أطراف الحديث حول مشاكلنا وطموحاتنا، ونتداول فيها أخبار البلد، أو نستمع إلى موسيقانا المفضّلة من الراي أو الشعبي، وننتظر فصل الصيف لزيارة أهالينا في المغرب.

أنا لم أنخرط في حياتي في أيّ حزب سياسي أو جمعية، ولا أفكّر في هذا الأمر إطلاقاً؛ لأنه بصراحة لا يعنيني. كما أني لا أشارك في عملية التصويت؛ مشاركتي لن تغير الكثير من واقعي. خطابات هؤلاء السياسيين، التي قلّما أستمع إليها، لا تهتم بي، ولا بهمومي أو مشاكلي أنا وأقراني. المجتمع الفرنسي لم يساعدني على أن أصير منه؛ أنا لا أعرف إلا القليل عن فرنسا؛ لا أعرف عنها إلا بالقدر الذي يمكن أن يعرفه أيّ مغربي يعيش في بلده الأصلي ولم يزر فرنسا. تصدق أني لم أزر يوماً باريس (يضحك). واليوم أسمع من يطالب بضرورة رحيلنا عن فرنسا، هؤلاء لا يعرفون أننا قدمنا الكثير إلى فرنسا، وأجدادي كان لهم الفضل فيما وصلت إليه فرنسا اليوم، ولكن فرنسا هذه لم تمنحني أنا شيئاً أذكره».

ليست الممارسة السياسية، لا في الخطاب الحزبي أو الحكومة، ولا في الإعلام السياسي، ولا في صيغ المشاركة السياسية (الانتخابات)، آلية مساعدة على الاندماج. في ما يهم سياسات تدبير المجال بوصفها تكريساً للسياسات العمومية الحضرية والسكانية عامةً، يبدو أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة، من اليسار ومن اليمين، نهجت منذ مدّة سياسة قائمة على «إفراد» المهاجرين المغاربة والعرب عموماً بالسكن في أحياء هامشية في ضواحي المدن الكبرى. ييسّر ذلك عمليات الضبط والتحكّم في المجال، وفي حركة الساكنة فيه، وهو انشغال أمني بالدرجة الأولى بالمعنى الرقابي البوليسي أوّلاً، وبالمعنى الاجتماعي ثانياً. ويترافق مع الإفراد السكني عدم توفير مقومات الحياة المريحة، لا التي يحلم بها المهاجرون وأبناؤهم فحسب؛ بل كذلك، حتى، وعلى أقل تقدير، تلك التي يتمتع بها باقي الفرنسيين في الأحياء الراقية والمتوسطة.

يقطن عدد كبير من المهاجرين المغاربة والعرب، ومن أبنائهم، في هذه الأحياء الفقيرة، التي تعدُّ، حسب السلطات الفرنسية، وكذا في الخطاب الإعلامي السائد، أحياءً ساخنةً وبؤراً للتوتر والانحراف. وقد عملت الحكومة الفرنسية على عهد الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند على إعداد خطّة لإعادة تأهيلها بميزانية قُدّرت بنحو خمسة مليارات أورو، «وترمي الخطة إلى إعادة هيكلة وتأهيل نحو (200) حيٍّ سكني تصنفها السلطات ضمن دائرة الأحياء السكنية الساخنة والملتهبة، التي تعاني خللاً في البنية الحضرية، وهي الأحياء ذاتها التي تشير إليها وسائل الإعلام الفرنسية باستمرار بالبنان كلّما تعلّق الأمر بحياة الجالية المسلمة والمهاجرة». وتؤدي عزلة الساكنة، والشباب تحديداً، عن المجتمع الفرنسي، إلى تقوقع هؤلاء على ذواتهم وعدم انفتاحهم على مجتمع الاستقبال؛ ولذلك تحدثنا عن غيتوهات، وهي سكنية ومهنية وتربوية... إلخ. ومن اليسير، في مثل أجواء العزل هذه، أن تتنامى لديهم نزعة التعصّب للذات ولهوية الآباء والأجداد، والأصل القومي، والمنحدر الديني... وهكذا نجد هؤلاء، وعلى الرغم من عيشهم في المجتمع الفرنسي، ذوي انتماء وجداني معقد ومركب يقرب من النزاع نحو تغليب الالتصاق بالأصول المغربية، وهو ما ينعكس على مستوى عاداتهم وسلوكهم اليومي.

وتحتلّ العلاقة برجال الأمن ومؤسساته وكيفيات اشتغاله موقعاً مركزياً في الحياة اليومية. إن السلوك العام لمصالح الأمن، بوصفه تكريساً محدّداً للسياسات العمومية ذات الصلة بتدبير الحياة العامّة، وعلى الأخص منها في الأفضية العمومية، يتعامل مع هذه الأحياء على أنها بؤر للتعصب العائلي والإثني والقومي والديني، يستشري فيها إحساس بالكراهية والحقد على المجتمع الفرنسي، الذي يحمّله هؤلاء الشباب مسؤولية أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية المتأزّمة. ومن خلال الممارسات اليومية لمصالح الأمن ورجاله ونسائه ينتج واقع اجتماعي يمثل نوعاً من المصداق للاعتبارات الأمنية. إن العداء المتبادل بين رجال الأمن ونسائه وساكنة هذه الأحياء من الشباب هو ما يجعلها بؤراً للتوتّر؛ إذ تُمارس ضدها رقابة صارمة متوترة تُصَدُّ

بمبادلة عنفهم بالعنف في حلقة جهنمية من خلق أسباب التوتر وترسيخها، وترجمته في سلوك يزيد هو ذاته من ترسيخ التوتر إلى ما لا نهاية له. ذاك هو ما يفسر حجم الاصطدامات وكثرتها بين «الطرفين»؛ تلك التي يتواجه فيها، بين حين وآخر، شباب الضواحي من المهاجرين وأبنائهم على الأخص من جهة، والشرطة الفرنسية من جهة ثانية. مثال تلك الأحداث ما شهدته ضاحية «أولنيه سو بوا» على مشارف العاصمة باريس، بعد اتهام الشرطة الفرنسية بالاعتداء على أحد الشباب؛ حيث نشبت أعمال عنف خطيرة تطلّبت تدخّل السلطات الفرنسية بمختلف مستوياتها.

وبسبب تراجع دور الدولة في هذه الأحياء والضواحي الهامشية المكتظّة بالمهاجرين، تتفاقم ظواهر تزيد من تعقّد الأوضاع، مثل تعاطي المخدرات وترويجها، والاغتصاب والسرقة والاعتداء على الأشخاص والممتلكات، والممارسات ذات العلاقة بالتطرف الديني، ولاسيّما في ظلّ تدنّي المستوى التعليمي لشباب الضواحي، وافتقار جلّهم لمؤطرين روحيين أو تربويين.

تلك هي الأسباب العميقة التي تجعل أبناء المهاجرين، الشباب المغاربة، يرون أن الدولة الفرنسية لا تعدّهم مواطنين فرنسيين شأنهم شأن باقي الفرنسيين؛ بل هم يرون أنفسهم، في نظرها، حسب ما يعتقدون، مواطنين من الدرجة الثانية، ومن ثمّ لا يرون أهمية في مشاركتهم السياسية، سواء أتعلق الأمر بالانخراط في الأحزاب السياسة، أم الجمعيات المدنية، وكذا التصويت في الانتخابات. ففي نظرهم، ما يعيشونه من مشاكل لا يجد له مكاناً أو حيّزاً في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية الفرنسية، وحتى تلك التي تعلن خططاً ومشاريع تستهدفهم، هؤلاء لا يتعدّون، في نظرهم، مستوى الاستهلاك الخارجي لجلب الأصوات وحشدها.

إن عزلة شباب الضواحي واغترابهم عن محيط عيشهم يسهم، بشكل كبير، في بروز نزعات التطرف في أوساط المهاجرين، والتي تفسّرها الأعداد الكبيرة لشباب الضواحي الملتحقين بتنظيم الدولة في سورية؛ حيث تلجأ مثل هذه التنظيمات إلى استغلال أوضاع هؤلاء الشباب، واستقطابهم والتأثير فيهم.

إن المشاريع التي تقوم بها الحكومة الفرنسية، مثل التي أشرنا إليها، والتي تهدف في إعلانها إلى مساعدة هؤلاء الشباب على الاندماج في المجتمع، تظلّ في نظرهم غير كافية، كما أنها مناسباتية ومؤقتة أيضاً، وفي المقابل هي لا تتوجه بصفة مباشرة نحو تخفيت حدّة الخطابات العنصرية واليمينية المعادية لهم، ولا إلى إعادة ترتيب أولويات السياسات العمومية الموجّهة نحوهم، وهو ما يدخل في منطق الحلقة المفرغة التي أشرنا إليها؛ تلك التي تمثل مدخلاً مناسباً جداً تستغله أحزاب اليمين المتطرّف الفرنسي، والأوربي

عامةً، لإذكاء الصراع بين فرنسا ومهاجريها وأبنائهم من جهة، كما يستغلّه، من جهة ثانية، اليمين السياسي والإيديولوجي الديني العربي الإسلامي.

ثانياً: تمثّل اليمين السياسي الأوربّي المتطرّف لوجود المهاجرين في بلدان الاستقبال:

فيما سبق، أشرنا من حين إلى آخر إلى الخطاب السياسي-الإيديولوجي لليمين الحزبي الأوربي بوصفه مكوناً من مكونات السياق الباني لأوضاع الهجرة. ونبحث فيما يأتي في بعض تفاصيل ذلك.

لقد أضحى تصاعد أصوات اليمين المتطرف الرافضة لوجود المهاجرين في أوربا واقعاً لا يخفى على أحد، كما لا يخفى اتجاه ذلك الخطاب، بشكل مباشر، إلى وضع المهاجرين العرب، والمغاربة منهم، في خانة المهدّد المباشر للاستقرار والأمن في أوربا. ولا تشذّ فرنسا ولا بلجيكا عن هذه اللوحة العامّة في ما تمثله أحزاب محدّدة، نأخذ عنها مثالاً فرنسياً هو حزب الجبهة الوطنية، ومثالاً بلجيكياً هو حزب المصلحة الفلاندرية.

1- حالة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي:

تأسّس حزب الجبهة الوطنية الفرنسي سنة (1972م) على يد جان ماري لوبان، الذي بقي رئيساً له إلى حدود سنة (2011م)، ومن ثمّ تولّت ابنته ماري لوبان قيادة الحزب. وبصرف النظر عن التلوينات التكتيكية التي ترافق سياسات الحزب لدى تقدمه إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية، التي ظلّ فيها على امتداد العشريتين الأخيرتين يسجّل أرقاماً متصاعدةً جعلت رئيسته الحالية تنافس على منصب رئيس الجمهورية الفرنسية في جولة الحسم سنة (2017م). تقوم إيديولوجية الحزب على مجموعة من المداخل الأساسية، أبرزها ضرورة العودة إلى القيم التقليدية للمجتمع الفرنسي، وتعزيز مؤسساته التقليدية، ومنها العائلة، ومعارضة الإجهاض والتشجيع على إنشاء عائلات كثيفة العدد، والمحافظة على الثقافة الفرنسية وتحصينها ضد الانفتاح على ثقافات أخرى. ومن الشعارات التي تقود الحزب أن تكون فرنسا للفرنسيين وليس لغيرهم، من هنا تبرز الجبهة الوطنية تيّاراً مناهضاً للهجرة، التي تعدُّ في نظر زعماء الحزب الخطر الكبير المهدّد لفرنسا.

تعتمد البرامج الانتخابية لهذا الحزب على مجموعة من النقط، التي تتجه، في أغلبها، إلى اعتبار تضييق الخناق على الهجرة وعلى المهاجرين واحداً من الحلول العاجلة لأزمة المجتمع الفرنسي. وقد أعلنت ماري لوبان والجبهة الوطنية، من خلال برنامج الحملة الانتخابية للرئاسيات (يوم السبت 4 شباط/فبراير 2017م)، أنها ستسعى إلى جعل فرنسا للفرنسيين، حتى لا تتحمل أعباء مهاجرين قادمين إليها من خارج التراب

الفرنسي: «الهدف من هذا البرنامج هو، في المقام الأول، استعادة فرنسا لحريتها، ومنح الشعب صوتاً». وتعدُّ التصريحات السياسية، وعلى الأخص الخطابات التي تلقى على مسامع الأنصار والناخبين، دليلاً أكثر قوّة من البرامج الانتخابية على التوجهات الحقيقية للحزب تجاه المهاجرين، وقد عبّر فلوريان فيليبو، نائب رئيسة الجبهة الوطنية، في معرض ردّه على أحداث الشغب التي عرفتها إحدى الضواحي الباريسية بقوله: «لا شيء يبرّر إحراق السيارات والملك العام. لا داعي لنعطي الشرعية لظاهرة الحثالة».

1-1- في التنوّع الثقافي:

يهدف البرنامج السياسي العام لحزب الجبهة الوطنية إلى تحصين الهوية الفرنسية ضد الهويات الثقافية الأخرى، ومنع أيّ نوع من التلاقح والانفتاح الثقافيين؛ لأنه يعدّهما مهددين للهوية والثقافة الفرنسيتين اللتين يأخذهما الحزب على أنهما نقيّتان خالصتان. إن هذا الانغلاق على الهوية الثقافية الفرنسية، الذي ترى الجبهة أن الهجرة أكبر مهدّد له، يفرض تقييد الهجرات نحو أوربا، وفرض مزيد من الشروط على الراغبين في الهجرة إليها. وحتى أولئك المستقرين بها، يفرض عليهم منظور الإدماج القسري، الذي تتبنّاه الجبهة، إلغاء هوياتهم الأصلية، ودفعها، إلى حدٍّ ما، نحو التلاشي. وقد أكدت مارين لوبان أن حماية فرنسا وبقاءها للفرنسيين وتحصينها ضد الهجرات القادمة والأخطار المصاحبة لقدوم المهاجرين هو أساساً المهمة التي ينبغي أن تقوم بها في حال فوزها بالرئاسيات: «الشعب الفرنسي هو من يحمي هوية بلاده، وأقول ما قاله الجنرال (شارل ديغول)، فرنسا للفرنسيين».

على الوتيرة نفسها حمل برنامج حزب الجبهة الوطنية الفرنسي مضموناً متشدداً تجاه الإسلام والمسلمين؛ حيث يحمّله ويحمّلهم المسؤولية المعنوية عن الأحداث الإرهابية التي تشهدها فرنسا وأوربا عموماً. وقد دعا برنامج الجبهة إلى ضرورة إسقاط الجنسية الفرنسية عن المهاجرين المسلمين الذين يحملون أفكاراً تتعارض والعلمانية الفرنسية، بالإضافة إلى طردهم من الجمهورية، وهو ما يعني نوعاً من الوصاية الفكرية والثقافية على المهاجرين وأبنائهم، وعلى معتقداتهم الأخلاقية والإيتيقية والدينية. تُضاف إلى هذا دعوة الجبهة الملحّة إلى حظر الحجاب في الأماكن العامة، فضلاً عن مجموعة من الوعود الانتخابية التي تعهدت الجبهة بتطبيقها حال فوزها بالرئاسة، ومن بينها:

- تجميد جميع مشاريع بناء المساجد في فرنسا إلى غاية التحقّق من مصادر تمويلها.

- توسيع قانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس، ليشمل المزيد من الأماكن العامة.

- منع الحجاب، وليس النقاب أو البرقع فحسب.

هذه الوعود استقبلتها تيارات سياسية واجتماعية ضمن المهاجرين المغاربة برفض مطلق باعتبارها تهدّد وجودَهم في فرنسا، كما أنّها تسهم في بروز أصوات متطرّفة في أوساط المهاجرين، التي تجد مثل هذه السياسات مبرّراً للقيام بأعمال عنف.

1-2- في التشغيل:

في برنامجها الانتخابي للانتخابات الرئاسية لعام (2016م) أعلنت المرشّحة الرئاسية ماري لوبان عن وعود انتخابية في مجال التشغيل ستعمل على تطبيقها في حال فوزها بالرئاسيات، من أبرزها فرض ضريبة إضافية وخاصّة على جميع المقاولات الفرنسية التي تشغّل مهاجرين لديها. «في مقابلة مع صحيفة <لوموند> الفرنسية، كشفت مارين لوبان عن وعد انتخابي، تعهدت بموجبه بفرض ضريبة جديدة على المقاولات التي تشغّل المهاجرين»، في مقابل عملها على تطبيق مبدأ «الأولوية الوطنية في العمل»، الذي يعني إعطاء الأولوية في العمل للفرنسيين. وعبّرت لوبان عن عزمها على تطبيق «الأولوية الوطنية في العمل»، الذي كثيراً ما نادت به تشكيلات سياسية واجتماعية أوربية يمينية متطرّفة في الكثير من المحطّات الانتخابية المحلية والجهوية والوطنية والقارية (الاتحادية). ويهدف الوعد الانتخابي إلى إعطاء الأسبقية للفرنسيين في التوظيف، و«وضع المهاجرين المقيمين في البلاد بصفة قانونية في المقام الثاني»، وهو ما يعكس، بأمانة بالغة، تصورات إحدى الحالات التي استجوبناها في هذا البحث، من أنّ المهاجرين يُعدّون فرنسيين من الدرجة الثانية، على الرغم من حملهم الجنسية الفرنسية، كما يعني أن نزعات العنصرية والإقصاء تجاه المهاجرين المغاربة أضحت وعاء ييسر الاستخدام في رسم السياسات الانتخابية، ومن ثم جزءاً من السياسيات العمومية تجاه قضايا الهجرة، ليس فحسب في ما تنتهجه الأحزاب اليمينية المتطرفة؛ بل أيضاً في ما تنتهجه الأحزاب الأقلّ تطرفاً، التي تسعى من وراء تبنّي بعض هذه السياسات أو كلّها، إلى استدراج الصوت الانتخابي المحلّي والقومي والقاري المتعاطف معها، أو المطالب بها بوصفها حلّاً للأزمة التي يتخبّط فيها، وهي أحزاب تصعد إلى السلطة في الكثير من المناسبات بوصفها مجرّد صدٍّ لصعود ذوي أطاريح سياسية أكثر تطرّفاً، وعلى أقصى يمينها.

1-3- في التعليم:

تعارض الجبهة الوطنية مبدأ مجانية التعليم بالنسبة إلى المهاجرين وأبنائهم في فرنسا، وترى أن الوقت قد حان لإلغاء هذه المجانية، وأنه على المهاجرين الراغبين في العيش في فرنسا، وتعليم أبنائهم في مؤسساتها التربوية، أن يؤدوا مقابلاً مادياً لهذا التعليم؛ إذ إن الجمهورية الفرنسية لا تعدُّ مسؤولة عن تعليم هؤلاء: «إن فرنسا لم تعد لديها الإمكانيات للاستمرار في تحمّل نفقات المهاجرين، وإنّ على الدولة أن تخصص جهودها

وتضامنها الوطني للفئات الأكثر فقراً داخل المجتمع الفرنسي، لقد أضحى ضرورياً إلزام الأسر الأجنبية، التي تستفيد من الإقامة في فرنسا، ولا يعمل معيلها الرئيس، بدفع مساهمة مالية للدولة نظير تعليم أبنائها». وفي السياق نفسه صرّحت مارين لوبان لفرانس برس بقولها «لن يكون هناك بعد الآن تسجيل في المدارس لـ (الأطفال) المخالفين للقانون. وستكون هناك مساهمة للأجانب في النظام التعليمي». إن الوعد الانتخابي بإلغاء مجانية التعليم في وجه المهاجرين من بين أبرز العوامل التي تدفع الشباب المغاربة إلى التخوّف من المستقبل، والشعور بالامتعاض من سياسة التمييز بين الفرنسيين الأصليين والفرنسيين المنحدرين من أصول مهاجرة، كما سبق أن أشارت إليه إحدى الحالات المستجوبة في هذا البحث.

توفر هذه الوعود الانتخابية، فضلاً عن تشجيعها على اتخاذ المزيد من الخطوات في تجاه سياسات عمومية يمينية متطرفة تجاه المهاجرين، الإطار الذي يحوّل الممارسات العنصرية تجاه المهاجرين من مجرّد تصرفات معزولة، أو نوايا خاصة لدى أفراد محدّدين، إلى اتجاهات رأي وفعل عمومية ومنتشرة، وذات أثر مباشر في المناخ الاجتماعي-الثقافي العام، الذي تتكتل على نهجه أحزاب سياسية تكبر وتتنامى أكثر داخل المجتمع الفرنسي، ويزداد نفوذها وموقعها ضمن الصناعة الاجتماعية -التاريخية -السياسية للإسلاموفوبيا في فرنسا، وفي القارة بأكملها.

2- حالة حزب المصلحة الفلاندرية البلجيكي:

يعدّ حزب المصلحة الفلاندرية من أبرز الأحزاب اليمينية المتشدّدة في أوربا، وهو حزب قومي، تأسّس في بلجيكا سنة (1979). وتقوم سياسة الحزب على الانتصار لثقافة الفلاندر؛ أي ثقافة الناطقين باللغة الهولندية، والقاطنين في منطقة فلاندر في شمال بلجيكا. ويدعو هذا الحزب إلى ضرورة فرض مزيد من القيود على المهاجرين، وقد حصل في آخر انتخابات في بلجيكا (سنة 2017م) على نسبة (3.67%) من الأصوات المعبّر عنها، ما مكّنه من الحصول على ثلاثة مقاعد في البرلمان من مجموع (87 مقعداً)، وعلى مقعدٍ واحد من أصل (21) مقعداً مخصّصةً لبلجيكا في البرلمان الأوربي. تتأسّس إيديولوجية الحزب على الانتصار لثقافة الفلاندر، ومطالبته باستقلال المنطقة ككل عن بلجيكا، وهو ينظر إلى الهجرة على أنّها مهدّد للهوية الثقافية، ممّا يدفعه إلى إعلان سياسة خاصّة تجاه المهاجرين.

من بين شروط القبول، التي يعلنها الحزب في وجه المهاجرين إلى المنطقة أو الراغبين في الالتحاق بها، ضرورة إتقان اللغة الفلاندرية، لفرض استعمالها وتداولها داخل المجتمع، وضمن مختلف مؤسساته: «حزب المصلحة الفلاندرية هو حزب قومي يرتكز على ثقافة الفلاندر، وهي اللغة الهولندية كما يتكلّمها أهل منطقة فلاندر بشمال بلجيكا، وهو يطالب باستقلال تدريجي لتلك المنطقة، ووضع قيود صارمة على

الهجرة، وإجبار كل من يريد الهجرة على الالتزام باللغة الفلاندرية». ويعدُّ هذا الشرط رفضاً كاملاً ومطلقاً للتنوّع الثقافي، وإقصاء للآخر المختلف، كما يسهم في طمس الهويات الثقافية الأخرى التي تستوطن منطقة الفلاندر، التي يمثلها المهاجرون القادمون من مناطق مختلفة من العالم.

ويتبنّى الحزب خطاباً رافضاً للاختلاف الديني، وهو ما يتجلى بوضوح في تصريحات زعماء الحزب وقياديه، ومن بينهم برت ديبي: «يجب وقف افتتاح مساجد في مدن مثل انفير، كما يجب وقف وصول مهاجرين مسلمين، وعلى المتاجر الإسلامية أن تحترم القانون البلجيكي على صعيد الصحّة أو القوانين الاجتماعية، وإلا فلتغلق أبوابها».

وليست هذه التصريحات والمواقف إلا مقابلاً؛ فكرة فكرة، وكلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، لخطاب آخر مضاد يقوم هو أيضاً على التعصب للهوية الثقافية، ويتخذ شكل ردود أفعال متطرفة تتميز بالعنف تجاه المجتمع البلجيكي ككلّ، على أنّه مجتمع رافض للتعدّدية الثقافية، وغير معترف بالاختلاف. إنّ هذا الخطاب الثاني، الذي يروّج في أوساط إسلامية وعربية ومغاربية ومغربية في بلجيكا، هو أيضاً خطاب يميني متطرّف يعطي تبريراً للتنظيمات المتطرّفة الإرهابية، التي تتخذه مطيّة لتعبئة مجموعة من الشباب ذوي الأصول المهاجرة في بلجيكا، واستقطابهم.

ويمكن للخريطة الموالية أن تلخّص لنا الوضع الأوربي للحركات اليمينية المتطرفة أواخر سنة (2015م).

ثالثاً: دلالات ممارسة العنف السياسي-الإيديولوجي المتطرّف على أيدي ذوي الأصول المهاجرة:

ليس فشل السياسات العمومية في مجالات التنوع الثقافي والتشغيل والتعليم والإدماج في الحياة العامة ذا آثار في حياة المهاجرين وأبنائهم فحسب؛ بل كذلك في مجرى الحياة اليومية لساكنة البلدان الأوربية كافةً. فقد شهدت سنتا (2015م و2016م)، مثلاً، أحداثاً إرهابية دموية في كلٍّ من العاصمة الفرنسية باريس والعاصمة البلجيكية بروكسل، خلّفت عدداً من الضحايا، وخلّفت صدمة لدى المواطنين في البلدين، وعموم أوربا. وكان منفّذو الهجمات مواطنين أوربيين من أصول عربية.

1- أحداث باريس (2015م):

ليلة (2015/11/13م) شهدت العاصمة الفرنسية باريس هجمات عنيفة متفرّقة، في أماكن مختلفة، استهدفت بالخصوص كلّاً من مسرح باتاكلان، الذي كان يوجد فيه (1500) متابع لأحد العروض الفنيّة،

وكذا ملعب فرنسا في ضاحية سان دوني شمال باريس. كما استهدفت الهجمات أيضاً حانة ألان بون بيير ومطعم لابيل إكيب ومطعم لوكونتوار فولتير. وقد تمثلت الهجمات في إطلاق النار والتفجير بقنابل موقوتة. وخلّفت الهجمات (129) قتيلاً و(352) جريحاً، وأعقبها إعلان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند حالة الطوارئ في البلد، وأمر بنزول الجيش إلى الشوارع لحماية الدولة الفرنسية، وإغلاق الحدود وبعض المطارات.

كان لافتاً في تقرير المدّعي العام الفرنسي فرانسوا مولان قوله: إن منفذي هجمات مسرح باتاكلان ذكروا سورية والعراق، وإن واحداً من هؤلاء تتوافر الشرطة الفرنسية على سجلٍّ خاصٍّ به يثبت ارتباطه بالتطرّف الإسلامي، ولاحقاً أثبتت التحريات، التي باشرتها السلطات الفرنسية، أن المسؤولين عن العمليات معظمهم من أصول مغربية، وأبرزهم عبد الحميد أبا عود وصلاح عبد السلام.

وبالعودة إلى منشأ هؤلاء، فإن عبد الحميد أبا عود، الذي عدّته السلطات الفرنسية المدبر الرئيس لهذه الهجمات، ولد في مدينة مولينبيك في بلجيكا عام (1987م) بعدما انتقل أبوه إلى العيش فيها قادماً من المغرب سنة (1975م)، والتحق بإحدى المدارس الكاثوليكية في بلجيكا، لكنه سرعان ما انقطع عن الدراسة، ولم يُعرف عنه مزاولته أيّ عمل قارّ. وسنة (2014م) التحق أبو عود بتنظيم داعش، الذي عمل على استقطابه ضمن صفوفه، ليعود بعدها إلى أوربا بعدما كان قد صدر ضده حكم غيابي بالسجن لمدة (20) سنة، ثم قام بالتخطيط لتفجيرات باريس، وقُتل في عملية قامت بها الشرطة الفرنسية بعد هذه الأحداث.

أمّا صلاح عبد السلام، فمن مواليد عام (1989م) بلجيكا أيضاً، إلى حيث هاجر والداه قادمين من شمال المغرب. لم يتلقّ صلاح عبد السلام تعليماً كافياً، كما أنه لم يمارس عملاً قارّاً، وفي معظم المرّات التي حصل فيها على عمل كان يتمّ فصله منه بسبب تصرفاته غير المنضبطة، وغير المراعية لقواعد العمل، أو التعامل مع محيط العمل وشركائه. نسج صلاح علاقة صداقة مع عبد الحميد أبا عود منذ مراحل الطفولة، تأثّر من خلالها به؛ حيث أقنعه بالالتحاق به. واشترك الاثنان في أحداث عنف وإجرام متفرّقة تلقوا نظيرها عقوبات سجنية في بلجيكا.

تعكس حالتا عبد الحميد أبا عود وصلاح عبد السلام فشل اندماجهما في مجتمع الاستقبال الأوربي، على الرغم من ولادتهما فيه، حيث كبرا ونشأا. يشترك الاثنان في أنهما لم يتلقيا تعليماً متقدّماً، ولم يتمكّنا من الحصول على عمل قار، مقابل نزوعهما إلى ممارسة أعمال عنيفة وممارسات إجرامية هي في الحقيقة ردود فعل سلبية تجاه مجتمع يشعران بالاغتراب فيه. كما يشتركان في الوقوع، من حيث المنشأ المسكن والملامح الاجتماعية الثقافية، ضمن دوائر استقطاب التنظيمات المتطرّفة والتأثير في العقول، ومن ثم التوجيه نحو

تبنّي العنف منهجاً للتأثير في المجتمع، والانتقام منه. ومن نافلة القول إن الممارسات الأمنية، بما في ذلك الممارسات العقابية التي تتخذها السلطات للحيلولة دون وقوع مثل هؤلاء ضمن دوائر الاستقطاب الديني الإسلامي اليميني المتطرف، لا أثر لها؛ بل ربّما كان لها أثر معاكس؛ حيث لاحظنا عودة أبو عود وصلاح بعد كلّ عقاب أمني أو سجني إلى ما كانا يفعلانه، مع ترسّخ متزايد لقناعاتهما العنيفة. وذلك أمر يعيد السؤال المتشكّك في المقاربة الأمنية المعتمدة، في كثير من الحالات، مع الظاهرة الإرهابية ومدى نجاعتها في استئصال أسبابها العميقة.

2- أحداث بروكسل (2016م):

شهد يوم (2016/3/22م) تنفيذ هجمات إرهابية في العاصمة البلجيكية بروكسل، استهدفت كلّاً من مطار بروكسل الدولي ومحطة ميترو الأنفاق مالبيك في المدينة نفسها. وكانت الحصيلة (20) قتيلاً و(106) جرحى في محطة الأنفاق، بينما كانت (14) قتيلاً و(92) جريحاً في المطار. وبعد الهجمات مباشرةً أعلن تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام مسؤوليته عن العملية وتبنّيه لها. لقد أثبتت هذه الهجمات، التي جاءت مباشرة بعد إلقاء القبض على صلاح عبد السلام المسؤول المباشر عن أحداث باريس سابقة الذكر، ومرّة أخرى، هشاشة السياسات الأوربية في مجال الهجرة. كان منفذو هجمات بروكسل مواطنين بلجيكيين من أصول عربية، من أبرزهم خالد البكراوي ذو الأصول المغربية، الذي تنحدر عائلته من مدينة الحسيمة شمال المغرب. ولد خالد البكراوي في مدينة بروكسل عام (1989م)، وعُرف بسجله الجنائي لدى الشرطة؛ حيث تورّط في مجموعة من عمليات السرقة والاعتداء على الغير وحيازة الأسلحة... مرةً أخرى نجد أنفسنا أمام سيرة حياة وممارسات ومواقف تبيّن سوء التكيّف وعدم القدرة على الاندماج في المجتمع البلجيكي، وترسخ النزعة العدائية تجاه الغرب وثقافته، ومرةً أخرى نرى نشأة هؤلاء الأفراد ضمن أوضاع اجتماعية بالغة الهشاشة والسوء، واصطدامهم بمواقف السلطات وبالنزعات الأوربية اليمينية المتطرّفة قولاً وفعلاً. لقد جاء في رسالة نُشرت بعد وفاته، ونسبها تنظيم داعش إلى البكراوي: «الصليبيون اتحدوا مرةً أخرى لقتل المسلمين... أخلاق الغرب هي أخلاق وثنية، الغرب يهين المرأة، فعوض الهجوم على بلاد المسلمين وتحرير النساء، كان الأجدر بكم تنظيف أرصفتكم وأفلامكم الإباحية والإعلانات الإشهارية التي تظهر فيها النساء عاريات».

في هذه الرسالة، يعني توظيف مصطلحات «أخلاق الغرب» و«الأخلاق الوثنية»، من جهة أن هذا الشاب لم يتمكن، على الرغم من ولادته ونشأته وعيشه في المجتمع البلجيكي، من تبني قيم هذا المجتمع التي تقوم على الحداثة والانفتاح والحريات الفردية، ما يعكس نوعاً من الاغتراب الثقافي الذي عاشه، والذي يمكن إرجاعه إلى العزلة الثقافية التي عانى منها في المعزل-الغيتو -الحي الهامشي الذي فيه ترعرع. ولكن

ذلك التوظيف يعني، من جهة أخرى، هشاشة التأطير والتحصين المعرفيين اللذين يعاني منهما الشباب المغربي والمسلم بشكل عام في أوربا، ما يجعله في متناول التنظيمات المتطرّفة التي تبني لهم تصوّرات وتمثلات إيديولوجية دينية قوامها التقابل العدائي مع المجتمع الذي يستقبلهم، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال طبيعة المصطلحات الواردة في رسالة خالد البكراوي، من قبيل «الوثنية» و«الصليبيون»، وهي مصطلحات قديمة نجدها في النصوص الدينية التراثية القديمة، ولكن يتمّ استدعاؤها لتلبس رداء الحاضر، فتصير من فواعل التجييش التعبوي.

خاتمة:

لقد تبيّنا، من خلال مثالي فرنسا وبلجيكا، أن السياسات العمومية في مجال الهجرة، التي تسعى الحكومات الأوربية إلى تطبيقها، وهي المدعومة والمدفوعة والمحاصرة في آنٍ معاً بأطاريح اليمين السياسي المتطرف، من خلال مثالي حزب الجبهة الوطنية الفرنسي وحزب المصلحة الفلاندرية البلجيكي، تعدُّ عاملاً مساهماً مباشرة في بروز نزعات التطرف والتعصب في أوساط المهاجرين المغاربة. لقد ضربت لنا السير الذاتية، التي استعرضنا أمثلة ملموسة وحيّة عنها، التمييز القائم على مستوى الحقّ في التعليم، والتمكين من العمل اللائق والقارّ والدائم، والقدرة على الاندماج في الحياة العامة والاعتراف بالتنوّع الثقافي بين ذوي الأصول المهاجرة وبقية المواطنين. ولئن كان تركيزنا على بعض مظاهر التعبير الثقافي، والأخص منها التعبيرات الدينية، فقد اتخذنا منها مدخلاً لفهم كيفيات البناء التاريخي-الاجتماعي لعزل المهاجرين وأبنائهم، على امتداد أجيال متعاقبة، في أحياء هامشية في ضواحي المدن الكبرى تفتقر إلى الكثير من مواصفات وسط العيش اللائق، وتغيب عنها كلياً أيّة جهود أو أطر أو مؤسسات أو سياسات للتأطير والتوجيه والتحصين التعليمي و/أو الفكري و/أو المعرفي و/أو الأخلاقي. ومن خلال تفصيل التعالق بين السياسات العمومية والإسناد السياسي-الإيديولوجي، في الكثير من الأمثلة التي استعرضنا، تمكنّا من أن نظهر الارتباط العميق بين آثار هذه السياسات والبناء النفسي الاجتماعي الذي ضمنه تتهيكل ردود فعل أبناء المهاجرين على أوضاعهم، وهي الردود التي تمتح من الإسلاموفوبيا لتسهم في خلق موجة من العداء تجاه مجتمعات الاستقبال، وهو ما تجده التنظيمات الإسلامية المتطرّفة سياقاً مناسباً لاستقطاب الشباب الغاضبين وغير المندمجين في مجتمعاتهم، لتجنيدهم، وتجييشهم، ودفعهم إلى الانتقال من تبنّي الأفكار والمعتقدات المتعصبة إلى ارتكاب الأعمال العنيفة المتطرّفة. وفي ذلك يتقابل التعصّب والتعصّب، ويتصادى العنف مع العنف، في حلقة جهنمية مفزعة.

أفلا تحتاج الحكومات الأوربية، إزاء ذلك اليوم، إلى تدبّر ووضع سياسات جديدة في مجال الهجرة تركز على قضايا الإدماج غير القسري بدلاً من الفرض الثقافي، والاعتراف بالتعددية الثقافية بدلاً من الآحادية، وتيسير ذلك من خلال الإدماج المهني والتمكين من التعليم وبعض مؤسسات التأطير والتوجيه المعرفي والأخلاقي، والتخلّي عن المقاربات الأمنية القمعية والتعسفية، التي أثبت الواقع عدم نجاعتها؛ بل خدمتها عكس ما تعلن؟

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب:

- ديريبارن، فيليب، التفكير في تنوع العالم، ترجمة محمد الهلالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2012م.

ثانياً: تقارير صحفية:

- بيروك، أمال، «الشباب الفرنسي المحبط فريسة سهلة لتنظيم داعش»، إذاعة مونت كارلو الدولية، 2016/9/23م.

- غبشي، بوعلام، «السباق الرئاسي الفرنسي، مستقبل المهاجرين يواجه تهديدات في حال فوز لوبان»، موقع قناة فرانس 24، تمّت المراجعة بتاريخ 2017/2/4م.

- نظيف، محمد، «الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج»، موقع الجزية نت، 11 آذار/مارس 2005م.

- لوبان، مارين، «مقتطفات من إعلان البرنامج الانتخابي»، موقع قناة فرانس 24، تمّت المراجعة بتاريخ: 2017/2/4م.

- مصطفى، عبد الله، «داعش ينشر وصية أحد منفذي تفجيرات بروكسيل»، الشرق الأوسط، العدد 13748، 2016/7/19م.

- نون بوست، «المتطرفون الجدد: تعرف على أحزاب اليمين بأوروبا»، موقع نون بوست بتاريخ: 8 أيلول/سبتمبر 2015م.

- واموسي، محمد، «أحياء المهاجرين في فرنسا. قنابل موقوتة قابلة للانفجار»، القدس العربي، عدد 2015/1/3م.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020

All rights reserved © 2020